الإمام الخميني

1902-1989

الإمام الخميني ذو الأصول الهندية (كشمير) هو أول قائد لأول ثورة إسلامية في القرن العشرين تحقق انتصارها وتؤسس دولة على قياسها، هي الجمهورية الإسلامية في إيران. وقد مهدت لتلك الثورة محطات اعتراض ومحاولات إصلاح وطني في فضاء إسلامي منذ أوائل القرن الماضي حتى أربعيناته ثم في فترة حكومة محمد مصدق في أوائل الخمسينات. والإمام الخميني، رجل الدين الإسلامي الشيعي الفقيه هو خريج جامعة قم. قضى في قم ثلاثة عشر عاماً أنهى فيها دراسته وانتقل إلى تدريس العلوم الإسلامية وباشر في تنظيم حركة معارضة إسلامية في عام 1963 مع مناصريه في الداخل والخارج. على أثر تلك الحركة نفته السلطات إلى تركيا. ثم عادت ونفته إلى النجف عام 1965. وفي النجف تعرف أكثر إلى مشروعات تغيير تستند إلى النظرية الإسلامية. فقرر أن ينتقل من الإصلاح إلى الثورة على نظام الشاه في طهران. وكانت الثورة التي قادها، من مواقعه المختلفة، لا سيما في منفاه الأخير فرنسا، ثورة سياسية ذات برنامج إسلامي طموح في مستوى طموح قائدها. فالثورة الإسلامية الإيرانية هي، بهذا المعنى، ثورة الإمام الخميني بالتحديد بحسب ما آلت إليه وحملت أفكاره وأهدافه ونهجه السياسي، ونوع السلطة، عند الظفر بها، وطبيعة ونوع الإجراءات المتصلة بها سياسياً وافتصادياً واجتماعياً وروحياً. كما كان للثورة ولقائدها نمط محدد ومرسوم سلفاً للعلاقات مع القوى الأخرى من الطبيعة السياسية والفكرية الإسلامية ذاتها، وللعلاقات مع القوى الأخرى المختلفة مع نهج القائد أو المخالفة له في الفكر وفي الأهداف وفي نوع الحكم وفي طبيعة إجراءاته.

وإذا كان الإمام الخميني قد حرص في المرحلة الأولى من الثورة أن يكون منفتحاً على جميع القوى التي أيدت الثورة من داخل الإتجاه الإسلامي ومن خارجه، فإنه لم يتأخر بعد أن استتبت له الأمور وصارت الثورة وسلطتها السياسية والروحية واقعاً راسخاً، لم يتأخر في تصفية الحساب مع من اعتبره متمايزاً عن نهجه. وكان من بين من صفى حسابه معهم رجال دين ودنيا من رفاقه وأنصاره الأوائل. وكان من بينهم من الإتجاه الآخر حزب توده

الشيوعي الذي غامر أمينه العام كيانوري في إعلان الولاء للثورة من موقعه الشيوعي، أملاً منه ومن المجموعة التي أيدت موقفه في قيادة الحزب، في أن يكون حزبه شريكاً في الثورة وفي تحقيق أهدافها الوطنية والإجتماعية.

ورغم أن الإمام الخميني قد استطاع أن يقود الثورة ويظفر بها ويقيم حكومة إسلامية باسمها وباسمه في إيران، فإن الأمانة للتاريخ تقضي بضرورة التذكير بالحقبة السابقة على دور الإمام الخميني في الكفاح قبل نضوج فكرة الثورة عنده. فقد كانت لتلك الثورة مقدمات تاريخية حديثة انطلقت من الإنقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة محمد مصدق في عام 1953. وهي الحكومة التي كانت تحظى بتأييد واسع من الشعب، ومن قادة أحزاب البلاد، وفي مقدمتها حزب توده اليساري والحركة الإسلامية بقيادة السيد أبو القاسم الكاشاني وقوى ديمقراطية متعددة الإتجاهات. وقد قام بالإنقلاب الضباط الموالون للشاه، مدعومين في صورة مباشرة من المخابرات الأميركية والبريطانية. وإذ انهار حزب توده تحت القمع الشديد الذي تعرض له، وتشتتت قواه داخل البلاد وخارجها، فقد دفع الخلاف بين مصدق والكاشاني إلى عودة الكاشاني إلى حضن النظام. لكن ذلك لم يمنع الإسلاميين على اختلاف مشاربهم من تنظيم قواهم بوسائل وأدوات شتى في مقارعة نظام الشاه. واستقوت الحركات الإسلامية أساساً بالمشاعر الدينية وبتاريخ قديم كانت فيه للحركة الدينية أدوار ومواقف ومعارك وانتصارات وإخفاقات. وكانت للحوزة الدينية في مختلف المدن أدوار اتخذت لها صيغاً أخرى مختلفة. وذهب إلى السجون والمعتقلات والمنافي العديد من قادة تلك الحركة. الأمر الذي جعلها مع مرور الزمن ومع تراكم النضالات القوة الأكثر قدرة على لعب دور أساسي في مقارعة نظام الشاه وصولاً إلى الإنتصار عليه وإسقاطه بالثورة الإسلامية والوطنية بقيادة الإمام الخميني وآخرين. وكان الخميني ذاته من بين أولئك القادة في الحركة الإسلامية الذين وصلت إليهم يد القمع بأشكالها وصيغها المختلفة، كان آخرها إبعاده بطلب من شاه إيران وتلبية نظام البعث في العراق. أبعد من منفاه في النجف إلى

الكويت. لكن السلطات في الكويت رفضت استقباله. فتوجه إلى باريس. ومن باريس بالتحديد انتقل إلى إيران بشجاعة وإقدام واثقاً من الإنتصار ومطمئناً إلى دعم سياسي وشعبي واسع لحركته في البلاد. وفي الواقع فقد أثبت الخميني في قيادته للثورة أنه قائد ثوري كبير، وأنه شخصية سياسية فذة. وتحوّل بسرعة فائقة إلى معلم كبير من معالم الثورات في القرن العشرين. وأياً كان الموقف منه ومن الثورة الإسلامية بقيادته، في الإتفاق معه وفي الإختلاف، فلا يمكن للباحث في أحداث القرن الماضي إلا أن يقف مدهوشاً عند الكفاءة الإستثنائية التي تميز بها في إيصال الثورة الإسلامية بقيادته إلى انتصارها، ومن ورائه الشعب الإيراني بالملايين يصفق له ويقف خلفه ويكرسه قائداً سياسياً وروحياً له على امتداد الأعوام التي عاشها بعد الثورة، في زمن الحرب وفي زمن السلم. وظل الرمز الأساس للثورة بعد وفاته. والإتفاق والإختلاف مع الخميني لهما قوى متعددة في إيران وفي خارج حدودها. وهو أمر طبيعي. ولكليهما ممثلون من خارج الثورة. ولكليهما ممثلون في صفوفها ممن كانوا شركاء للإمام الخميني في إطلاق الثورة، وممن انضموا إليها تحت قيادته بعد انتصارها. وكان من بين هؤلاء بالذات، في الإتفاق وفي الإختلاف مع القائد ومع نهجه ومع سياساته ومع مواقفه، كبار مثل السيد محمود الطالقاني والشيخ حسين علي منتظري والسيد كاظم شريعة مداري وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني وأبو الحسن بني صدر ومحمد خاتمي وامير حسين موسوي ومهدي كروبي وآخرون. وكان للثورة أنصار في العالمين العربي والإسلامي وعلى الصعيد العالمي. وكان لها معارضون من اتجاهات مختلفة. وكانت لذلك الإهتمام الكبير بالثورة أسباب شتى. إذ هي شكلت، بانتصارها في إسقاط حكم الشاه وبالأهداف التي أعلنتها، ظاهرة غير مسبوقة في المنطقة. لكن ما كان موضع الإهتمام والبحث والدراسة في شكل خاص في الثورة هو ظاهرة الإمام الخميني بالذات قائد تلك الثورة. فهو قد استطاع أن يحقق في طريقة قيادته للثورة عملاً كبيراً غير مسبوق في القرن العشرين. وهو عمل أدخله وأدخل ثورته التاريخ من الأبواب الموصدة. ذلك أن الثورات التي عرفها القرن العشرون كانت في معظمها ثورات سياسية واجتماعية

ذات صفة مدنية. وكان الكثير منها يحمل صفة اليسارية بالمعنى الواسع للكلمة. وصفتا المدنية واليسارية برزتا بصيغ مختلفة في جميع الثورات التي كانت تناضل من أجل التغيير الديمقراطي وحتى في الثورات التي كانت تناضل من أجل استقلال بلدانها، ثورات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا. كانت ثورة الخميني إسلامية. وهو ما أدهش العالم بها وبانتصارها. وكان الطابع الإسلامي فيها يتخذ شعارات وطنية واجتماعية، انطلاقاً من أن الإسلام، كما حدده الخميني وحدده آخرون قبله وبعده، يشكل، أسوة بالأيديولوجيات التي كانت سائدة في العصر، أيديولوجية للتغيير السياسي والإقتصادي والإجتماعي لتحرير الإنسان المسلم من القمع والإستبداد والإستعباد. وهي الآفات التي كانت تفرض على الإنسان المسلم من أنظمة الحكم في البلدان التي يعيش فيها، ومن القوى الخارجية التي كانت تسعى للتحكم بمصيره وبمصير بلده.

نجح الإمام الخميني في ثورته، ونجح في الظفر بالسلطة باسم الثورة وباسم أهدافها المعلنة. لكن سؤالاً كبيراً كان يقلق الخميني وهو يتهيأ لمغادرة الدنيا. يتمحور السؤال حول ما إذا كان قد استطاع في ظل الجمهورية الإسلامية أن يحقق ما كان قد وعد به شعبه والأمة الإسلامية. وتعبّر عن ذلك القلق الوصية التي تركها للذين كانوا سيتولون قيادة الجمهورية الإسلامية بعد وفاته. وتشكل هذه الوصية برنامج عمل كاملاً أكثر وضوحاً من كل ما سبق إعلانه باسم الثورة. إذ هي تقدم أساساً فكرياً للثورة وللجمهورية استناداً إلى تجربة الأعوام التي كان فيها الخميني ذاته المرشد السياسي والروحي والأيديولوجي للدولة وللثورة في آن. لذلك فإن قراءة هذه الوصية تشكل مصدراً حقيقياً أكثر من سواها من الوثائق عن فكر الإمام الخميني بكامل جوانبه. وهي في الآن ذاته تبين نوعاً من الإضطراب في تلك الأفكار، بين رغبة جامحة عنده لتحقيق نمط جديد في الحكم على أساس إسلامي خالص وبين مراعاة شروط العصر الذي قامت فيه الثورة وأقامت فيه

سلطتها. فهو لذلك يمارس في الوصية نوعاً من التجريبية ليستخلص النهج الذي على القادة من بعده أن يختاروه كوصية منه لهم بصفته مرشد الثورة الدائم حتى بعد الرحيل.

يحاول السيد هاني فحص، الذي عرف الإمام الخميني عن قرب، أن يقدم صورة عنه في فصل من كتابه "مقيمون في الذاكرة". يقول السيد هاني: "في كل حياته وعمله، لم يكن الإمام يشير أو يوحي بأنه يعتمد على غير حدسه وحذره وعلمه. وحدسه الذي يأتي من شفافية فيه، وما أخذ نفسه به من التدرب الطويل على التبصر بالأمور وعواقبها، وبكل نص يقرأه أو خبر يسمعه، أو حركة يشهدها. وحذره الذي يأتي من التزامه الإحتياط وعدم الإستعجال. آثر الصبر والروية والأناة. ولم تكن تزدهيه اكتشافاته في الناس والأحداث. ولم يكن ينسب معرفته إلى عالم الغيب. من هنا كانت لغته سهلة واصلة، لا عوج فيها يتيح تفسيرها على قياس الأمزجة والنوازع والنوازغ. لم يؤثر عنه أنه تحدث عن أحلامه ومناماته. وكان يسبح الله سراً، من دون تحريك شفتيه طالما أن في المجلس شخصاً آخر.. وكان في ذروة تألقه وقراءاته للأحداث والوقائع والمؤشرات، يؤكد لمن حوله أنه ليس بدعاً فيهم أو منفصلاً نوعياً عنهم، أو أنه يملك قابلية أو أسراراً خاصة. ويؤكد أمكانية ارتقاء كل أحد إلى المستوى الذي يطمح إليه إذا ما أخذ نفسه بالمعرفة والسلوك واليقظة". وقراءة السيد هاني هي واحدة من القراءات المختلفة لشخصية الإمام الخميني المتعددة جوانبها.

فمن هو الإمام الخميني، ومن أين أتى إلى موقعه التاريخي، وفي أية شروط؟

ولد الإمام الخميني في عام 1902 في مدينة خمين. وهي مدينة تتسم بطابع ديني. اشتهر والده بمقاومة الظلم الذي كان سائداً في عهد الشاه. وقادته مواقفه إلى حتفه. حين توفي الوالد كان الخميني طفلاً في الشهر الرابع من عمره. فتولت والدته وعمته تربيته. توفيت والدته عندما بلغ الخامسة عشرة من عمره، ثم لحقتها عمته. الأمر الذي أحدث في حياته فراغاً عاطفياً وقلقاً. كانت مدرسة خمين أولى المحطات الدراسية في حياته. انتقل بعدها إلى الحوزة الدينية في مدينة آراك. وكان قد بلغ التاسعة عشرة من عمره. أنهى

دراسته في الحوزة في الفقه والأصول وفي العرفان والفلسفة. واطلع على الأفكار الفلسفية بمدارسها المختلفة. وكان من بين ما قرأه في تلك الفترة من اهتماماته المعرفية كتاب داروين "أصل الأنواع". تتلمذ في الحوزة على عدد من الأساتذة الكبار كان اثنان منهما ينتميان إلى الحركة الدستورية (المشروطة) التي قادها علماء طهران المتخرجون من جامعة النجف مدعومين بكبار المجتهدين في حوزة النجف، ومنهم الميرزا الشيخ محمد حسين النائيني الذي نظر للدولة الدستورية الحديثة في العقدين الأولين من القرن العشرين. وشهد خلال دراسته في قم أحداثاً كبيرة كان من أهمها ثورة العشرين في العراق ضد الإحتلال البريطاني التي قادت عدداً من كبار العلماء الشيعة إلى مدينة قم فيما يشبه المنفى. وكان من بينهم الشيخ عبد الكريم الحائري الشيرازي والسيد حسن الصدر اللذان عملا على تقوية حوزة قم بسبب عدم رضاهما عن النجف وثورة العشرين. وكان من بين تلك الأحداث التي شهدها الخميني خلال تلك الفترة الإنقلاب الذي أتى برضا خان وزيراً للدفاع في حكومة ضياء الدين الطباطبائي حيث قاد عملية احتلال خوزستان وأسقط الحكومة، وأعلن نفسه شاهاً متخذاً لقب بهلوي من أصول مغولية. كان ذلك أثناء الثلاثينات من القرن المنصرم. وكان من أوائل الإجراءات التي اتخذها رضا خان بعد استلام السلطة إبعاد عدد من كبار العلماء من أصفهان إلى قم بسبب معارضتهم لسلطته. وقد تركت تلك الأحداث تأثيراً كبيراً على تفكير الخميني وعلى مسار حياته العلمية والسياسية فيما بعد. حاول منذ البداية أن يتحرر قدر الإمكان من الطرق الكلاسيكية في الدراسة التي كانت سائدة في الحوزة. وبدأ يتابع بتأثير من تلك الأحداث عليه الوقائع السياسية وتطوراتها من خلال الصحف. وكان من بين النشاطات التي مارسها في تلك الفترة من حياته حضوره الجلسات التي كان يعقدها مجلس الشورى الوطني بصفة مراقب. وكان من أوائل عمله الفكري والسياسي إصداره كتاب "كشف الأسرار" الذي يرد فيه على كتاب "أسرار الألفية". وقد ألف ذلك الكتاب بتكليف من أستاذه الشيخ عبد الكريم الحائري. في هذا الكتاب بالذات برزت عند الخميني العناصر الأولى من شخصيته كمفكر ديني وكسياسي في الآن ذاته. ويتضمن الكتاب

محاولة أولى عند الخميني في تحديد الملامح التي كان يحلم في أن تكون ذات يوم الأساس الفكري والسياسي للحكومة الإسلامية، كما يقول مؤرخو سيرته ممن قرأوا ذلك الكتاب. ويؤكد الكتاب على الأصول السياسية والعقيدية للحكم الإسلامي كما كان يتصوره الخميني في تلك الفترة من حياته، ثم طورها وصارت عند انتصار الثورة، وفي وصيته تحديداً، الناظم الأساسي للجمهورية الإسلامية، ولكل حكومة إسلامية يمكن أن تنشأ في المستقبل. وفي مقدمة تلك الأصول الحفاظ على الحرية والإستقلال واعتماد ولاية الفقيه أساساً للحكومة الإسلامية. وجاء في النص حول الأصول في الحكومة الإسلامية كما تصورها الخميني في الكتاب الآنف الذكر: "الله العادل لا يقبل أبداً بوجود حكومة ظالمة. حكومة الحق الوحيدة من منظار العقل والشرع هي حكومة الله، أي حكومة الشريعة الإلهية. وحتى إذا لم تكن هذه الحكومة بيد الفقيه فلابد لها من أن تكون حكومة قائمة على أساس الشريعة الإلهية تحقيقاً لمصلحة البلاد والشعب. ولا تقوم مثل هذه الحكومة إلا تحت إشراف الفقهاء".

عندما تم خلع رضا خان وجه الخميني، وكان قد بلغ الأربعين من العمر، رسالة إلى رجال الدين جاء فيها: "يا علماء الإسلام.. اليوم أتيحت لكم فرصة ذهبية لإرساء أسس نهضة إصلاحية كبرى. فإذا ضيعتم هذه الفرصة وتقاعستم عن النهوض في سبيل الله، عاجلاً أو آجلاً، ستتسلط على رقابكم حفنة من الفاسقين والفاسدين".

حين تولى محمد رضا بهلوي السلطة بعد خلع رضا خان من دون أن تقوم حركة توقف مسلسل الإستبداد أعلن الخميني أسفه لذلك بقوله: "مما يؤسف له أنه لم يكن في ذلك الحين (1941) فرد ينهض من بين صفوف الشعب ليمسك بقياد الأمة ويجمع شملها. فقد تركت الأوضاع على حالها ليستلم زمام الأمور وريث رضا خان. لو أقيمت المسيرات الإحتجاجية آنذاك في مدينة أو مدينتين، لما استطاع الشاه أن يتبوأ العرش. لكن الجميع آثر السكوت ولم ينبس أحد ببنت شفة. ربما لو كان المرحوم مدرس حياً في حينها لفعلها. ولكن خلت الساحة من شخص يأخذ بزمام المبادرة".

عندما حضر الإمام السيد حسين البروجوردي إلى قم، وهو أكبر مراجع الدين في إيران وقتها، وصاحب موقف معارض لنظام الشاه، صار الخميني يلازمه ويتبع خطاه. لكن حماس الخميني لم يتطابق مع مواقف البروجوردي الذي كان هادئاً في معارضته. وكان الخميني يعبّر عن أسفه بأن ذلك المرجع الكبير الذي يحظى باحترام أهل الفقه لم يتخذ موقفاً حازماً من سلطة الشاه كما كان منتظراً منه. واستمر الخميني في حماسه الثوري يعبّر عن أفكاره بصيغ مختلفة. وقاده حماسه المفرط إلى توجيه انتقاد حاد لأبي القاسم الكاشاني في أعقاب الإنقلاب الذي أطاح حكومة مصدق، إذ قال: "لقد طغى العامل السياسي على انتفاضة كاشاني– مصدق. ففي رسالة وجهها إلى كاشاني طلبت منه العمل على تقوية البعد الديني في الإنتفاضة. لكنه تصرف على العكس من ذلك تماماً. إذ انغمس في السياسة حتى أذنيه. وانتهى به الأمر إلى كرسي رئاسة مجلس الشورى الوطني. وكان ذلك برأيي خطأ. لقد نصحته أن يلعب دور رجل الدين، فإذا به يستبدله بدور رجل السياسة".

وهكذا بدأ يصعد نجم الخميني بالتدريج. وبدأ يحدد ملامح زعامته الدينية والسياسية في مقاومة حكم الشاه. وقادته مواقفه المعارضة للشاه إلى السجن. وبعد إطلاق سراحه في عام 1964 بعد حركة الإحتجاج والتظاهر الضخمة التي قمعت بوحشية أعلن بصوت عال "لن يتنازل الخميني ولو علق على أعواد المشانق".

في أعقاب مواقف حادة أطلقها الخميني ضد الولايات المتحدة الأميركية وضد رئيسها قررت الحكومة نفيه إلى تركيا بعدما أطلق سراحه من السجن تحت الضغط الشعبي العارم. وإذ قامت مظاهرات شعبية استنكاراً لقرار النفي استعيض عن نفيه إلى تركيا بنفيه إلى العراق. فذهب إلى النجف وباشر من هناك نضاله داخل الحوزة على جبهتين: الجبهة الدينية والجبهة السياسية.

كان الخميني في منفاه العراقي يتعرض لمضايقات من قبل السلطات العراقية، بسبب مواقفه السياسية المعادية لنظام الشاه. كان ذلك بين عامي 1977 و1978. فقرر الخروج من العراق إلى بلد آخر. اختار الكويت. لكن الحكومة الكويتية رفضت استقباله. فقرر الذهاب إلى فرنسا. وكان ذلك في مطلع شهر أيلول من عام 1978. لكن الحكومة الفرنسية فكرت برفض استقباله، إلا إذا وافق على الإمتناع عن القيام بأي نشاط سياسي. فرد على السلطات الفرنسية بالإعلان التالي: "لقد كنا نعتقد أن فرنسا ليست كالعراق. لكن اعلموا جيداً بأنني سأقول كلمتي أينما اتجهت. سأظل أتنقل من مدينة إلى أخرى ومن مطار إلى آخر، لكي أعلن للعالم بأن الظالمين اتحدوا لمنع العالم من إسماع صوت المضطهدين. لكني لن أتقاعس عن إيصال صوت الشعب الإيراني البطل إلى أسماع شعوب العالم. سأتحدث للعالم أجمع عن حقيقة ما يجري في إيران". عادت السلطات الفرنسية عن شروطها، واستقبلته من دون شروط*. واستناداً إلى موقفه المعلن ذاك الذي استجابت له السلطات الفرنسية تحوّل مكان إقامته في نوفل لو شاتو إلى مركز سياسي حافل بكل أنواع النشاط. إذ كان يستقبل الوفود من إيران ومن كل البلدان. وكان واضحاً في ذلك التاريخ بالتحديد أن الولايات المتحدة الأميركية كانت قد بدأت تتخلى عن الشاه بعد أن ضعفت سلطته وصار وجوده في الحكم عبئاً عليها وعلى سياساتها في المنطقة.

---

*- يقول بعض المتابعين لما حدث في ذلك الحين بأن السلطات الفرنسية تراجعت عن رفضها استقباله بعد أن علمت عن طريق واشنطن أن بقاء الشاه في السلطة أصبح ميؤوساً منه، وأنه ليس ثمة من هو مؤهل ليخلفه وأن يكون مقبولاً من الشعب. لذلك استقبل الخميني في فرنسا بانتظار أن تتصاعد الثورة في إيران وتتوفر لأميركا وللدول الأوروبية الفرصة لإعداد بديل للشاه من القوى العلمانية المعتدلة والمسايرة للإتجاه الديني، مستفيدة في مخططها ذاك من الدور الصاعد للخميني وللموقع الذي كان قد بدأ يحتله.

وصارت إيران بالنظر لموقعها الجغرافي والسياسي والتاريخي بحاجة في نظر أميركا إلى سلطة من نوع مختلف، وبوظيفة سياسية مختلفة في المنطقة. وكانت سلطة القمع قد أرهقت الشعب على امتداد ربع قرن من الإنقلاب على حكومة مصدق. وكان قد حصل قبل ذلك التاريخ الإنقلاب في أفغانستان في عام 1973. وأعلنت الجمهورية في عام 1978 بقيادة الشيوعيين الذين كانوا في أساس الإنقلاب. كل الشروط كانت في ذلك التاريخ بالذات (1979) مهيأة موضوعياً لأسباب سياسية إقليمياً ودولياً وفي داخل إيران بالذات للنجاح في إحداث ذلك التغيير باسم الإسلام وبقيادة الخميني البطل لذلك الدور التاريخي. وقد لعب الخميني ذلك الدور بكفاءة إستثنائية. وكان قد هيأ لانتصاره في الثورة كل الشروط داخل إيران على وجه الخصوص، وخارجها في الآن ذاته. وكانت شخصيته الكارسمائية والشجاعة التي تحلى بها تؤهلانه للقيام بالمغامرة المحسوبة نتائجها إيرانياً ودولياً. ذهب بالطائرة إلى إيران واثقاً من الإنتصار. وإذ كان ملايين الإيرانيين يستقبلونه كان الشاه يغادر البلاد باحثاً عن ملجأ يأوي إليه. وهكذا انتصرت الثورة الإسلامية بقيادة الخميني في لحظة تاريخية باهرة، جعلته وجعلت ثورته يدخلان في القرن العشرين جزءاً من ثوراته الكبرى. لكن دخول الخميني ودخول ثورته الإسلامية دخول الفاتحين في ذلك التاريخ كان يحمل معه الكثير من الأسئلة التي أجابت الأحداث عن بعضها ولم تجب عن بعضها الآخر حتى هذه اللحظة.

انتصرت الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني. وتأسست أول جمهورية إسلامية بالمعنى الديني العقائدي وفق ما عمل له الخميني على امتداد حياته. وككل تجربة تاريخية تعقب انتصار ثورة من الثورات كانت العيون شاخصة لما ستقود إليه التجربة الجديدة في ظل الجمهورية الإسلامية. كان الجميع ينتظر إلى أين وفي أي اتجاه ستقود أفكار قائد

الثورة وسياساته في إيران في مواجهة الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وفي أي اتجاه وعلى أية قواعد ستقيم علاقاتها الدولية. صحيح أن التجربة وقعت على الفور في مواجهة حرب مع الجار العراقي لم تكن مهيأة لها، لأسباب لن ندخل هنا في الحديث عنها وعن تعقيداتها. لكن صعوبات أخرى كانت قد بدأت تواجه السلطة الجديدة. وهي كانت صعوبات سياسية واقتصادية واجتماعية، وصعوبات تتصل ببناء الدولة الجديدة التي لا سابقة تاريخياً لها. إذ أن من السهل على قائد الثورة أن يقدم أفكاراً مهمة تتصل بأهداف ثورته. لكن من الأصعب عليه تحويل أفكاره إلى الواقع بكل تعقيداته. ولأن هدف الثورة الأول كان إسقاط نظام الشاه، فقد وقفت إلى جانب الخميني قوى متعددة الإتجاهات بما في ذلك من قوى اليسار الإيراني والقوى الوطنية والليبرالية واليسار العربي والعالمي. وكنا في قيادة الحزب الشيوعي اللبناني من الذين رحبوا بالثورة وبقائدها الإمام الخميني. وكتبت في جريدة "النداء" الناطقة باسم الحزب مقالاً يشيد بالدور الذي ستضطلع به الثورة في مكافحة بقايا الإستبداد والفساد والتخلف. ووزعت الجريدة صورة للخميني بحجم صفحاتها تأكيداً لتعاطفها مع الثورة ومع قائدها. وكان قد سبقنا إلى تأييد الثورة حزب توده الإيراني الشيوعي. إذ جاء أمينه العام كيانوري من برلين، مكان إقامته في المنفى، حاملاً معه إلى الثورة قراراً حزبياً بتأييدها. فاستقبله الإمام الخميني مرحباً. وللتاريخ لا بد من التذكير بأن قيادة حزب توده لم تكن موحدة في الموقف من الثورة. وكان الأمين العام للحزب في ذلك الحين اسكندري ضد الإنضمام إلى الثورة في الشكل الذي فعله كيانوري. وعندما صوتت أكثرية اللجنة المركزية ضد موقفه استقال من منصبه وانتخب كيانوري بديلاً منه أميناً عاماً للحزب. ودخل كيانوري ومعه عدد من قادة الحزب إلى البلاد. وبدأ يستعيد نشاطه العلني في جو الترحيب الذي لقيه من قائد الثورة. ولم تمض أشهر قليلة حتى انقضت السلطات على الأمين العام للحزب وزجته في السجن وأخضعته لتعذيب شديد. فوقع تحت ذلك التعذيب بياناً يدين نفسه وحزبه بالعمالة لألمانيا الديمقراطية بصفته الشيوعية. وظهر على شاشات التلفزة يؤكد اعترافه بتلك العمالة، ويعلن توبته. وهكذا ومن أول الطريق أعلنت

الثورة باسم قائدها أنه لا مكان للآخر سياسياً وعقائدياً في ظلها، وأن الحكومة وأدواتها وآليات عملها هي جميعها حكر على جهة واحدة ووحيدة هي الجهة التي تمثل أفكار ومواقف مرشد الثورة التي تعبّر عنها الحكومة الإسلامية بصفتها حكومة ولي الفقيه المفروض على الجميع الطاعة له. وكان ما كان مما شهدته الثورة من صراعات داخلية بين أبنائها، والتصفيات التي كانت تطال المخالفين لسياسة قائدها حتى من كبار الذين ناضلوا ضد الشاه وكانوا شركاء له في الثورة. وكانت الحرب مع العراق واحدة من الحجج التي كان المسؤولون يستندون إليها لتصفية من كان يطلق عليهم صفة الخيانة للثورة ولمبادئها ولسياستها ولمرشدها ولولاية الفقيه فيها.

إلا أن أخطر ما ساد في الثورة بالتدريج هو سياسة تصدير الثورة إلى المنطقة برمتها. وكانت نقطة الإنطلاق في تصدير الثورة إلى الخارج اقتناع مرشد الثورة بأن الجمهورية الإسلامية باتت تشكل بعد قيامها المثل والنموذج الذي يجب أن يقتدي الإسلاميون به في كل بلدانهم. وفي ظل تلك السياسة كانت تتأسس قواعد جديدة لتطوير اقتصاد البلاد، حتى في ظل الحرب وكوارثها المادية والبشرية. لكن تلك السياسة لم تغير أحوال الناس في زمن الثورة. بل إن الحرب حصدت أعداداً هائلة منهم. وفعلت فعلها الأزمة الإقتصادية والإجتماعية. وكان يزداد في ظل تلك الظروف الطابع الإستبدادي العنفي للسلطة باسم الدين وباسم العقيدة وباسم ما وعدت الثورة بتقديمه إلى الشعب خلافاً لكل السلطات الإستبدادية السابقة. لكن ذلك الطابع الإستبدادي والعنفي قد ترافق مع نمط من الديمقراطية تمثل بالإنتخاب وتداول السلطة. غير أن تلك الديمقراطية كانت ديمقراطية في الشكل. كانت شبيهة بما كان سائداً في البلدان الإشتراكية وفي الأنظمة الإستبدادية في المنطقة. وهي ديمقراطية شكلية كانت تقرر سلفاً نتائج الإنتخابات فيها لاختيار أركان السلطات على اختلافها. وبدأت تلك السياسة تفقد الجمهورية أصدقاءها. وبدأت في الآن

ذاته تخلق صراعاً داخلياً، معلناً أحياناً وخفياً أحياناً، سرعان ما خرج بعد وفاة مرشد الثورة كاملاً وبقوة إلى العلن.

رحل المرشد وترك الجمهورية الإسلامية تواجه صعوباتها الداخلية والخارجية في ظل سياسة حافلة بالإشتباكات مع أنواع مختلفة من القوى وحول أنواع مختلفة من القضايا. لذلك فإن الوصية التي تركها الإمام الخميني لورثته بالغة الدلالة في الكثير من النقاط المعروضة فيها. يتحدث الخميني في وصيته عن المؤامرة التي كانت تلاحق الثورة والدولة فيقول: "على الشعب الإيراني الواعي اليقظ أن يحبط هذه المؤامرات بفهم إسلامي وأن يهب الخطباء والكتاب الملتزمون لمعاضدة الشعب ولقطع أيدي الشياطين المتآمرين... ومن قبيل المؤامرات، بل وربما أخبثها، ما يشاع على مستوى واسع في أنحاء البلاد، وعلى الأكثر في المدن، بشأن عدم قيام الجمهورية الإسلامية بأي عمل إيجابي للناس. يقولون مساكين هؤلاء الناس ضحوا بشوق ولهفة كي يتخلصوا من نظام الطاغوت الظالم، فتورطوا بنظام أسوأ! ويقولون أضحى المستكبرون أكثر استكباراً والمستضعفون أكثر استضعافاً، وأن السجون أصبحت مملوءة بالشباب الذين هم أمل مستقبل البلاد! وأمسى التعذيب فيها أسوأ مما كان في النظام السابق وأبشع. وكل يوم يتم تنفيذ حكم الإعدام بمجموعة باسم الإسلام! ليتهم لم يضعوا اسم الإسلام على هذه الجمهورية!! ويقولون إن هذا العصر أسوأ من عصر رضا خان وابنه. فالناس يعانون من نصب وعذاب وغلاء فاحش. والمسؤولون دائبون على دفع هذا النظام إلى نظام شيوعي! تصادر الأموال وتسلب الحرية من الشعب في كل المجالات. وكثير من مثل هذه الأقوال تشاع وفق خطة مدبرة. والدليل على أن هناك خطة ومؤامرة هو أنه بين الفينة والأخرى تجد إشاعة من الإشاعات على الألسن في كل حدب وصوب وفي كل محلة ومنطقة في سيارات الأجرة وفي الحافلات أيضاً، تجد الدعاية نفسها، وفي التجمعات الصغيرة نفس الكلام. وما أن تصبح إحدى هذه الإشاعات قديمة تشتهر واحدة أخرى. ومن المؤسف أن بعض رجال الدين الغافلين عن الحيل الشيطانية

يتصل بهم واحد واثنان من رموز المؤامرة فيظنون أن الأمر صحيح كما هو شائع. وأساس القضية هو أن كثيراً من أولئك الذين يسمعون تلك الإشاعات ويصدقونها لا اطلاع لهم على أوضاع العالم وما حدثت فيه من ثورات وما أعقب هذه الثورات من مشاكل عظيمة لا بد منها. كما أنهم أيضاً ليس لهم اطلاع صحيح على التحولات التي حدثت بعد الثورة الإسلامية لصالح الإسلام. فيسمعون هذه الأقاويل وهم مغمضون أعينهم غافلون ويرددونها أيضاً عن عمد أو غفلة... أوصي هؤلاء أن يطالعوا أولاً الوضع العالمي الراهن، وأن يقارنوا بين ثورة إيران الإسلامية وبين سائر الثورات، وأن يتعرفوا على أوضاع البلدان والشعوب وهي تمر في مرحلة الثورة وما جرى لها بعد ثورتها...".

وفي موضوع القضاء والقضاة ومواضيع أخرى يوصي الإمام الخميني: "...أوصيهم أن يدرسوا ملفات المعدومين والمسجونين (في ظل الجمهورية الإسلامية) وأن يطالعوا أوضاع السجون وكيفية تعامل المسؤولين فيها، وأن يمعنوا النظر في كيفية محاسبة أموال الرأسماليين والإقطاعيين الكبار والمحتكرين والمتلاعبين بالاسعار، وأن يراجعوا المحاكم المدنية ومحامي الثورة ويقارنوها بالوضع السابق للقضاء والقضاة. أوصيهم أن يراجعوا حالة النواب في مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء الحكومة وحكام المحافظات وسائر المسؤولين الذين تولوا الأمور في هذا العصر ويقارنوها بما كان عليه الوضع في العهد المباد، وأن يطالعوا منجزات الحكومة وجهاد البناء في القرى المحرومة من كل الخدمات حتى من ماء الشرب والمستوصف، ويقارنوا ذلك بما أنجز طيلة عهد النظام السابق، مع الأخذ بنظر الإعتبار مشاكل الحرب المفروضة وما خلفته من ملايين المشردين وعوائل الشهداء والمعوقين في الحرب. هذا غير الملايين من المشردين الأفغانيين والعراقيين، ومع الأخذ بنظر الإعتبار أيضاً الحصار الإقتصادي والمؤامرات المتتالية التي دبرتها أميركا وعملاؤها في الخارج والداخل... أطلب منهم أن لا يعمدوا إلى خلق الإعتراضات وإلى الإنتقاد اللاذع والسب والشتم قبل أن يطالعوا تلك القضايا، وأن يرحموا حال هذا الإسلام الغريب الذي هو

اليوم بعد مئات السنين من ظلم الظالمين وجهل الجاهلين، طفل يحبو ووليد محفوف بالأعداء في الداخل والخارج... أنا لم أقل إطلاقاً ولا أقول إن الإسلام العظيم بكل أبعاده قد تم تطبيقه في هذه الجمهورية، أو إنه لا يوجد أشخاص يعملون عن جهل وتعقيد وعدم انضباط بخلاف مقررات الإسلام. لكنني أقول إن السلطات التقنينية والقضائية والتنفيذية تسعى بجهد جهيد إلى تعميق الإسلام في هذا البلد، والشعب بعشرات الملايين يعاضدها ويساندها. ولو أن هذه الأقلية التي تحترف الإعتراض والعرقلة هبت لمساعدتها فإن تحقق هذه الآمال سيكون أسهل وأسرع".

ويوصي في موضوع السلطة ومراقبتها: "وأطلب من مجلس مراقبة الدستور المحترم وأوصيه سواء كان في هذا الجيل أو الأجيال القادمة أن ينهض بواجباته الإسلامية والوطنية بكل دقة وقدرة، وأن لا يتأثر بأية قوة، وأن يقف بوجه كل قانون مخالف للشريعة المطهرة وللدستور بدون أي تحفظ، وأن يلتفت إلى ضروريات البلاد التي تستوجب أحياناً تنفيذ الأحكام الثانوية بشأنها وأحياناً أخرى أحكام ولاية الفقية. وصيتي إلى الشعب الشريف هي الحضور في الساحة في جميع الإنتخابات سواء انتخابات رئاسة الجمهورية أو انتخابات نواب مجلس اليه بوفق المعايير الإسلامية وقوانين الدستور، وأن يستشير في انتخاب رئيس الجمهورية ونواب المجلس الأفراد المتعلمين المتلزمين المتنورين المطلعين على مجاري الأمور وغير المرتبطين بالبلدان المقتدرة المستغلة والمشهورين بالتقوى وبالإلتزام بالإسلام والجمهورية الإسلامية، وأن يستشير أيضاً العلماء والروحانيين المتقين والملتزمين بالجمهورية الإسلامية. وعلى أبناء الشعب أن يهتموا بأن يكون رئيس الجمهورية ونواب المجلس من طبقة لمست محرومية المحرومين ومظلومية المستضعفين، وممن يهتم بأمر رفاه هؤلاء، لا أن يكونوا من الرأسماليين والإقطاعيين والمتعالين المرفهين والغارقين في الشهوات والملذات من الذين لا يستطيعون أن يفهموا مرارة الحرمان وعذاب الحفاة والجياع".

ويتابع في موضع القضاء وفي وظيفته: "من الأمور المهمة مسألة القضاء التي ترتبط بأرواح الناس وأموالهم وأعراضهم. ووصيتي إلى القائد ومجلس القيادة أن يبذلوا الجهد فيما عليهم من مسؤولية تتمثل بتعيين أعلى مسؤول قضائي بأن يكون من الأشخاص الملتزمين وأصحاب التجربة والنظر في الأمور الشرعية والإسلامية والسياسية. وأطلب من أعضاء مجلس القضاء الأعلى أن يجدوا في إصلاح أمر القضاء الذي تدنى في عهد النظام المباد إلى وضع مؤسف مؤلم".

في قراءة دقيقة للوصية التي قدمت بعض فقرات منها يتبين القلق الذي كان يساور المرشد على مستقبل الثورة ومستقبل تجربتها بعد وفاته. ويتبين في الآن ذاته كم كان حريصاً على أن يستخلص من التجربة بعض الدروس للمستقبل، من دون أن يوحي بوجود خطر على الثورة، ومن دون أن يراجع أياً من مواقفه السياسية والفكرية في صورة مباشرة. وحاله في ذلك حال كل الذين قادتهم تجاربهم إلى مواقع المسؤولية في قيادة بلدانهم بعد انتصار الثورات التي كانوا في أساس قيامها وفي أساس انتصارها.

لقد أتيح لي أن أزور الجمهورية الإسلامية في عام 1989 للمشاركة على رأس وفد من الحركة الوطنية اللبنانية في أربعينية الإمام الخميني. والتقيت مع الوفد بكبار المسؤولين وعلى رأسهم مرشد الثورة الإمام السيد علي الخامنئي. واستمعت إلى آرائهم. لكنني طرحت جملة من الأسئلة على وزير الخارجية آنذاك علي أكبر ولايتي اتسمت ببعض الصراحة لم يجب عنها الوزير. وقد لمست خلال الأيام القليلة التي قضيتها في طهران وفي مشهد الأثر الذي أحدثته الثورة في حياة الناس في ذلك البلد العريق بحضارته. وما أحدثته الثورة والحكومة الإسلامية خلال التجربة هو في كثير من الأمور مناقض لما جاءت من أجله وما وعدت بتحقيقه. وفي هذا الأمر يتضح الشبه بين كل الثورات، من ثورة أوكتوبر الإشتراكية وصولاً إلى الثورة الإسلامية مروراً بسائر الثورات التي شهدها القرن العشرون. وقد كتبت بعد عودتي من تلك الزيارة مقالاً عن الخميني بعنوان "معلم كبير من معالم الثورة

المعاصرة" نشر في كتاب عن الإمام الخميني تكريماً لذكراه. وكنت مقتنعاً بأن الخميني كان قائداً تاريخياً لحركة لم ينتصر غيره في الوصول بها إلى السلطة. وأياً كان الموقف منه ومن أفكاره ومن مشروعه الذي فقد بريقه وأصبح عرضة للإنهيار، فإنه يبقى بالفعل واحداً من كبار القادة في القرن العشرين.

وأذكر أنني دعيت في عام 1993 إلى ندوة في مركز الإمام الخميني الثقافي لنقاش رسالة الإمام إلى الرئيس السوفياتي غورباتشوف التي يدعوه فيها إلى مغادرة الشيوعية في ظل أزمتها والدخول في الإسلام. ناقشت في ورقتي بصراحة كاملة الأفكار الواردة في الرسالة. وإذ اعترفت بفشل التجربة الإشتراكية في ظل تجربتها الصعبة خلال ثلاثة أرباع القرن وقدمت نقداً ذاتياً لمواقف الأحزاب الشيوعية من الدين ومن المؤمنين، تساءلت عما إذا كانت الحكومة الإسلامية في إيران قد حققت ما عجزت التجربة الإشتراكية عن تحقيقه، وعما إذا كان قد تحقق عبر القرون العديدة من الدعوة الإسلامية شيء من ذلك. وقلت إن بعض من يسمون أنفسهم إسلاميين ويتخذون الأصولية السلفية منهجاً لهم، ويكفرون سواهم إنما يبررون الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها الأنظمة الإستبدادية. ودعوت إلى حوار بين الأفكار والتجارب على قاعدة الإعتراف بالآخر وعدم ادعاء امتلاك الحقيقة، مشيراً بوضوح وباقتناع أن للحركة الإسلامية مكانها في النضال من أجل التغيير، شرط أن تخرج من ادعاء امتلاك الحقيقة ومن منطق التكفير، وتدخل في حوار حقيقي مع الساعين إلى التغيير الديمقراطي في بلدانهم في شروط العصر وفي شروط تحولاته الكبرى، والإفادة من دروس الثورات التي عرفها القرن العشرون في الإيجابي وفي السلبي من تجاربها.

ذلك هو الإمام الخميني وتلك هي ثورته. وذلك هو المآل الذي وصلت إليه الثورة الإسلامية في حياته وبعد وفاته.